

لا يزول واجيب بانها قاله قبل الاسلام وكان يعتقد ان لاهنة
اولاد وامهاتها وان المراد جازير عليا الرضال واما المراد منهم الذين لان
سببا في القضية لدم الدنيا وقول الامامة بفتح الهمزة لا يبد
وقيل لاجيله وهو اطلاق المذكور من انهم انما يتكلمون
بما امر به الله من اطلاق انهم الحبر على الكفر واعتزضه نحننا
السيد بان السعد نفس عليا انه يجب ان يكون الحبر والشيء يطلق
اسمها على الكمال من غير ان يبين الاخر من حيث اختصاص بالشيء
الذي قصد بالكفر فلا يجوز اطلاق العبد والاصعب على الربوبية
والامر هنا ليس كذلك قالوا لان كلام السعد على الربوبية
وما هنا من عام لان الكلمة نغم سببا في اجزاء الكلام فكذا
ويصح ان يكون من باب الاستعارة لان الكلام لما ارتبط
بعضه ببعض وحصل له بذلك وحدة اشبه الكلمة
وتحقيقه ربيعة القوم بالهمز والتخفيف المشددة
وهو من مجيبي علم كان عال لينظر القوم والعبير
من المشهور فاقية لانها اشرف اجزائه وقد يسمون
القضية من ذلك قول من بن اوس في ابن اخيه
اعلمه الدمايه كايوم فلما اشتد ساعده رما في ولم
علمته نظ القواني فلما قال قافية هجائي ولتعد بالين
المهمله اي قوي بما في عيش الاسلام وهو مجازي
في عرف النحاة انهم لا يسمونها الكلمة بمعنى الكلام
اصلا من هنا اعتدوا على المصنف في ذكره حتى قيل انه من امر
الافنية التي لا والها وقد اطلق نفسه في دفعه عما صدر
ان افعالها الهويها الجازي في عرفهم بل يقدرون بتعليم حصول

من

من جميعهم لا يمنع من ذكره بل قوله لان افعالها بوجه انتفاء فتأكد
التبعية عليه وتكون قد في عبارة التوقيع فان افعالها اللفظ
في المعنى الجازي مصدر ان تدعو حاجته اليه في تكب او انه
اراد بيان المعنى اللغوي الجازي لكثرة في نفسه وان كان
قليل بالنسبة للمعنى الحقيقي وهذا هو المشدود في
الكلام الذي ليصح الجازي ويصح رجوع الاشارة لنفسه الكلام ويقدر
مضاهي في الجازي ويشدود في العلامات الفلامية يجب
اطرادها اي وجود المعنى عند وجودها ولا يجب انفكاكها
اي انتفاؤه عند انتفاؤها بخلاف التقدير في فانه يجب اطراده
وانفكاكها حد كان او رسميا الا عند من جوز التقدير بالان
او الاخص لتكثفه لوقوعه محكوما عليه وم ولائم
لاغنى تكلام عنه بالجهو على الاعراب لفظي الكسرة
وما نأب عنه وتقديره بالكسرة التي يجد بها عامل الجازي
فصير لعدم تناوله نائب الكسرة كالتبعية والفتحة ودوامه
المعرف فيه وان اجيب عنها التباينة بتقدير لفظي لمن عرفت
الطرفين وجه النسبة بينهما وان الجازي من اجزائه التقدير
وانما ذكر لقبين العامل وبيانه مفوض بتقدير مخصوص علامته
الكسرة وما نأب عن ما وتقدم الجازي وتسمى للاهتمام
بالاحصاء فان العلامات تتردد على مفرد المص وهو
اولي قد يقال الاول ثم لان التعميرين لم يتوارد على امر
واحد بل على علامتين مختلفتين وتجاب بان الاولوية بالنظر
لمن اراد ان يقتصر على احد التعميرين من التعمير
بحرف الجرح التعمير به ابن هشام من جهة ان عت